دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية الحدود: دراسة أنموذج حماية الحدود الجزائرية-الليبية بعد 2011

The role of Algerian diplomacy in border protection: Model study; Protecting the Algerian-Libyan border after 2011.

ط.د/ بن تواتي الوناس *[1]

[1]جامعة لونيسي علي البليدة 2، (الجزائر)

el.bentouati@univ-blida2.dz

د/ بعوني حميدة [2]

[2] جامعة لونيسي علي البليدة 2، (الجزائر)

h.baouni@uni-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالبعد المثالي ذو المرجعية التاريخية وكذا القانون الدولي، وهي أحد آليات تنفيذ أهداف سياستها الخارجية من بين تلك الأهداف التي تسهر على تنفيذها حماية حدود البلاد من أي تحديات أو اختراقات التي قد تطالها عبر جوارها الإقليمي.*

يبرز تعاطي الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الليبية منذ 2011 حرص صانع القرار الجزائري على توظيف الدبلوماسية لدرء المخاطر الأمنية عن الحدود فالجزائر تنشط دبلوماسيتها في الأزمة الليبية على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف باعتبار أن الجزائر وليبيا تنتميان إلى مركب أمني إقليمي ما يصيب ليبيا يؤثر على امن حدود الجزائر.

الكلمات المفتاحية: *الدبلوماسية الجزائرية، حماية الحدود، الأزمة الليبية، المثالية، الواقعية، المركب الأمني الإقليمي.*

***Abstract**: Algerian diplomacy is characterized by an ideal dimension with historical reference as well as international law, and it is one of the mechanisms for implementing the goals of its foreign policy among those goals The implementation of which is to protect the country's borders from any challenges or breaches that may affect it through its regional neighborhood.*

The Algerian diplomacy's engagement with the Libyan crisis since 2011 stands out the Algerian decision-maker's keenness to use diplomacy to ward off security risks on the borders. Algeria is active in its diplomacy in the Libyan crisis at the bilateral and multilateral levels, given that Algeria and Libya belong to a regional security complex. What befalls Libya affects the security of Algeria's borders.

key words: Algerian diplomacy, border protection, the Libyan crisis, idealism, realism, the regional security component.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تسعى الدول في الأساس إلى حماية حدودها والحفاظ على بقائها كفاعل في العلاقات الدولية مهما كانت درجة تأثيره، وذلك من هلال سياستها الخارجية سواء عن طريق استخدام القوة وفقا للمنظور الواقعي او الاعتماد على الدبلوماسية والمبادئ المثالية، أو عن طريق تسخير وتحفيز الدول الإقليمية لتحقيق أهداف مشتركة من شأنها حماية حدود وامن الدول الأعضاء.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تضع قدسية حدودها ضمن مواد دستورها، وتسعى إلى حمايتها بشتى الطرق، من بينها الوسيلة الدبلوماسية التي تبنيها الجزائر على مبادئ مثالية ولها أهداف واقعية وهي تحقيق وصالحها العليا وهي حماية حدودها وضمان بقائها، كما تنظر الجزائر إلى الإقليم المغاربي كمركب أمني اذا تأثر احد أعضائه بأزمة يتأثر امنها جراء ذلك، وبناء على ذلك سنحاول في ورقة هذا المقال أن نبرز تجليات توظيف الدبلوماسية الجزائرية في حماية حدودها، وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما هي تجليات دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية الحدود من خلال أنموذج حماية الحدود الجزائرية الليبية بعد 2011؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية جملة من التساؤلات الفرعية نصوغها على النحو أدناه:

- ما المقصود بكل من الدبلوماسية والسياسة الخارجية وكذا الحدود وحماية الحدود؟
- ماهي محددات وأهداف الدبلوماسية الجزائرية؟
- ماهي مظاهر حماية الدبلوماسية الجزائرية للحدود من خلال نشاطها في الأزمة الليبية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية يضع الباحث إجابة مؤقه تتمثل في فرضية الدراسة والتي تمت صياغتها على النحو أسفله:

- كلما كانت الدبلوماسية الجزائرية نشطة على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف كلما كانت حدودها اكثر أمنا واستقرارا.

وسيحاول الباحث الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضيتها وفقا للخطة المعتمدة أدناه:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

- **تعريف الدبلوماسية:** ترجع أصول مفهوم الدبلوماسية إلى ما تناقل بعض الدارسين إلى العهد اليوناني، فهي مأخوذة من كلمة دبلوما Diploma أي الوثيقة الرسمية، كما عرفت الدولة اليونانية آنذاك فكرة انتداب سفراء بلدانهم نحو الدول المجاورة بطابع ودي اقتصادي لإقامة علاقات ودية لتوازن دولتهم(قطاف،2017،ص 655)، كما كان لها دلالة عن المعنى الوثيقة التي تصدر من الهيئة العليا في البلاد والتي تمنح لمبعوثها الدبلوماسي امتيازات خاصة، فالرومان في بدايتهم كانوا يطلقون تسمية الوثائق المختومة الرسمية دبلوما لتشمل فيما بعد كل الوثائق والاتفاقيات والمعاهدات، ومع مرور الزمن انتقلت الدبلوماسية من اليونانية إلى اللاتينية، ثم بدورها إلى البلاد الأوروبية لتنتقل أخيرا إلى اللغة العربية(قسمية،2021، ص 271-272).

كما جاء في تعريف للأستاذ "براديه فوديريه" تعريفا للدبلوماسية" إن الدبلوماسية تعني فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية الأخرى والعمل على عدم انتهاك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج...(الجبوري، 2007، ص 484.) ولقد اقترنت الدبلوماسية بمفهوم الاستراتيجية لإدارة شؤون العلاقات الدولية لتحقيق المصلحة الوطنية، كما نجدها تعبر عن معنى آلية من آليات السياسة الدولية تعاملا مع المشهد الدولي وما ينتج عنه من أزمات وتقلبات سياسية، أو له صلة بمواضيع وظيفية مثل التوسع الإمبريالي، الاستعمار الجديد وغيرها(البكري، 1985،ص40)، عموما إن الدبلوماسية هي أحد أوجه السياسة الخارجية، فهي الذراع السياسي لها والأسلوب الودي لتسيير علاقة الدولة بفواعل العلاقات الدولية.

2- تعريف الحدود: يعرف مصطلح الحدود كما جاء في المعاجم اللغوية للغة العربية جمعا لكلمة الحد الذي يفصل شيئين عن بعضهما البعض، ويكون بمثابة فاصل يقطع أحدهما بالآخر، كي لا يختلط الحد الأول بالثاني ويكون حاجزا مانعا لأي جنوح للتعدي على الآخر(سليماني، 2018،ص 02)، كما يعرف الحد السياسي كونه خطا فاصلا بين دولتين، ليس مرتكزا على الملامح الجغرافية الطبيعية بل الإنسان يشكل عاملا مهما في تكوينه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالحد هو نقطة إلتماس الخارجية لكل دولة، وتنتهي معه كل معالم السيادية للدولة بمجرد إنتهاء من هذا الحاجز وبداية تخوم حدود الدولة المجاورة(حجازي محمد، 1997،ص 221-222)، كما عرفته الموسوعة السياسية هي بمثابة الحدود التي تحد كيان تلك الدولة وإقليمها الأراضي و تحدد مساحتها بالمكان الذي يمارس فيه سيادة الدولة، كما يمثل الموضع الجغرافي التي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عنده نفوذ كل دولة وقوانينها.(الكيالي، د.ن، ص 166).

يعبر مدلولها السياسي عن الأهمية البالغة التي يضفيها موضوع الحدود لدى الشعوب فمن الحري بمكان وجوب الذود عنها وإدامتها والعمل على توسعتها إن تطلب الأمر.(سليماني، ص3)، كما جاء على حد تعبير فقهاء القانون الدولي في تعريفهم لمصطلح الحدود عدة تعاريف من بينها تعريف الأستاذ أدمي Admi بأنها "الخط الذي يعين النطاق التي تستطيع الدولة أن تمارس فيه سيادتها. في حين عبر عن الحدود الدولية الأستاذ "سير" بقوله الخط القانوني الذي يعين نطاق الإقليم ويميزه عن إقليم دولة أخرى(حسن، عقوني، 2019، ص5).

3- المقصود بحماية الحدود: حسب وزارة الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية يقصد بحماية حدود الدولة من الاختراقات غير المشروعة للأسلحة وتجارة المخدرات والأشخاص الذي ينتقلون بطرق غير شرعية عبر الدول والبضائع، من خلال حماية التجارة وسماح السفر القانونية بما يضمن استقرار وأمن البلاد ويحقق تمنيتها الاقتصادية بما يعزز حتما سيادتها الوطنية (أمل، 2022،ص 284-285)،كما يرى "كوين" "coyne" بان مفهوم حماية الحدود التقليدي بأنه يركز على الحالة السياسية التي تعيشها الدولة من التهديدات التي تتعرض لها في إقليمها الخارجي من دولة أو عدة دول مشاركة في ذلك...(الشمري، 2021،ص 1)، والمعنى من المفهومين المشار اليهما أن حماية الحدود يقصد بها القيام بالإجراءات التي من شأنها بسط سيادة الدولة على إقليمها من خلال منع أي تهديد من دخول بلادها عبر مداخل إقليمها البري.

وفي هذا السياق، أشارت بعض التعاريف الخاصة بأمن الحدود إلى الغاية التي يهدف إليها هذا المبتغى السياسي المرتبطة في الأساس بتعزيز قدرة الحدود على مواجهة وعرقلة نمو النشاط الإجرامي العابر للقارات، بغرض التأمين والسيطرة على تخومها خوفا من حالة الفوضى التي تعقبها استفحال هذه الظاهرة وتداعياتها السياسية على التنمية في هذا البلد.(أمل،ص 285)، هذا ويتداخل مفهوم حماية الحدود بمصطلح "إدارة الحدود" والتي تهتم بكل النشاطات التي تشرعها السلطة الحاكمة إتباعا للأعراف الدولية والقوانين المحلية والتي تقام على مستوى خط الحدود الدولية والتي تشكل استجابة مباشرة لأي محاولة عبور للحدود أو فرض تهديد لكيان الدولة (أمل، 285-286).

ثانيا: المقاربات النظرية للدراسة

المقاربة المثالية: تمثل هذه المقاربة التيار المتفائل لواقع العلاقات الدولية، فهي تحلل وفق مبدأ ما يجب أن يكون وترى ان مبدا العلاقات بين الدول تعاوني وليس صراعي، كما تولي أهمية بالغة إلى ضرورة تطبيق القانون الدولي في كل مواقف العلاقات بين الدول، كما ينادي العديد من مفكري هذا التيار وعلى راسهم "إيمانويل كانت" بضرورة إنشاء منظمة عالمية تسهر على تطبيق القانون الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وعليه سنستعين بذه المقاربة في تحليلها لموضوع دراستنا هذه، على اعتبار أن الدبلوماسية الجزائرية تقوم على مبادي ذات قيم مثالية، كمسعى تحقيق التعاون بينها وبين شعوب العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا حق الشعوب في تقرير مصيرها، وغيرها من المبادئ، كما أن آليات الدبلوماسية الجزائرية المتبناة بغية تحقيق الحماية لحدود البلاد تعتمد أساس على مرجعية القانون الدولي، انطلاقا من مبدأ تسوية الأزمات لدول الجوار بشكل ذاتي داخلي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وكذا أقلمة الحلول من خلال إشراك الدول الإقليمية ككتلة من اجل مجابهة تحديات التي تفرزها أي تهديدات أزموية لحدودها.

المقاربة الو اقعية: يرى أصحاب هذه المقاربة عكس المثاليين، مثل "توماس هوبز" و"نيكولا ميكيافيلي" و"ريمون ارون" وغيرهم يؤكدون على المنطق الصراعي للعلاقات الدولية، لذا فالدول تستخدم القوة لكسب القوة من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية والمتمثلة أساسا في حماية حدودها والحفاظ على بقائها، وعليه سنعتمد على المقاربة الواقعية في تحليلنا لموضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية الحدود من خلال مدخل المصلحة الوطنية الذي يعد نتيجة لحماية الحدود الوطنية.

مقاربة مركب الأمن الإقليمي

مقاربة المركب الأمني هي أحد إفرازات التي شهدها العالم نهاية الحرب العالمية الثانية فالإشكاليات السياسية الجديدة التي عرفتها العلاقات الدولية تم تناولهما من قبل "باري بوزان" و"وايفر" في دراستهما "people,states and fear" سنة 1984، فالصعيد الإقليمي على حسب "بوزان" في إطاره الدولي المعاصر، بين مسألتين أولها يجب تحليل الوضع الإقليمي دون تخلي عن دراسة الوضع الخاص الوطني بكل دولة، والثانية يجب عدم إهمال نقطة المشاكل الناجمة عن طبيعة كل إقليم(زاوي، 2018،ص 76) ، إذ يذهب في رؤيته تعريفا للمنظومة الأمنية هي الطريقة المثلى التي تتخذها الدول للتحرر من هذا التهديد، وعلى

هامش السياق الدولي هي قدرة الدولة المحافظة على استقرار إقليمها ضمن تهديدات أمنية خارجية(علوان، كواشي، 2021،ص603)، وفي رؤية أخرى كذلك عرفه بوزان " مجموعة الوحدات التي تكون بين العمليات الكبرى لموضوع الأمننة واللاأمن، بحيث الإشكالية الأمنية في تحليلها لا تكون مستقلة عن الموضوعات الأخرى"(صخري،2020،).

إن المركب الأمني يشترط نسقية عالية المستوى لتحقيقه، فعمليات تجسيده واقعيا تتطلب التعامل مع البيئة الأمنية بتخوف وحذر من التهديدات المخترقة للحدود، كما نجد الميكانيزمات أكثر انتشارا في القضايا الأمنية التهديدات الدولية التي عادة ما تكون قادرة على التنقل عبر مسافات قريبة، كما أن حالة الاستقرار كثيرا ما ترتبط بالمشهد السياسي المتقلب لدول الجوار(البح، 2017،ص150)، لذلك تم تبني هذا المنطق التحليلي في موضوع بحثنا هذا وذلك لان الجزائر ترى بان امن دول الجوار من امنها لذلك تسعى الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية بغية حماية حدودها من أي تهديدات أمنية تشوبها جراء الأزمة، كما تعتمد في منطقها الدبلوماسي للازمة الليبية والتي تعد أنموجا في دراستنا هذه على أقلمة الحلول للازمة الليبية، وذلك بما يحمي الحدود الوطنية من أي تهديد. وذلك يتأتى للجزائر في اطار محددات دبلوماسيتها، ويتجلى من خلال أهدافها، هذا ما سنتعرض له في المحور أدمناه.

المحور الثاني: الدبلوماسية الجزائرية: المحددات والأهداف

تعتبر الجزائر من الدول ذات الأهمية الجيواستراتيجية بحيث ترتبط مع فضاءات جيوسياسية متعددة مكنتها من لعب أدوار ريادية على مستوى مختلف الدوائر الإقليمية المغاربي والمتوسطي والإفريقي، بحيث لا يمكن الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية دون الإشارة إلى أهم المحددات التي رسمت معالمها وساهمت في تفعيل دبلوماسيتها، وتوجيه أهدافها والتي من ابرزها حماية امن حدودها، وعليه، في هذا المحور سنتطرق إلى أهم المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الجزائرية وكذا أهدافها.

أولا: محددات الدبلوماسية الجزائرية

تتحكم في الدبلوماسية الجزائرية محددات داخلية وأخرى خارجية، اذ يكمن ابراز اهمها في النقاط التالية:

1- المحددات الداخلية للدبلوماسية الجزائرية

يتمثل هذا المحدد في جميع العناصر المكونة لجغرافية الدولة من الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ وغيرهم من المحددات الطبيعية، والتي بدورها تؤثر في السياسة الخارجية والدبلوماسية تحديدا للدولة ويمكن إيجاز هذه المحددات في بعض النقاط:

يعتبر الموقع الجغرافي أو العامل الجغرافي أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية والتي تقوم عليها دبلوماسية الدولة الجزائرية، فالجزائر من حيث مساحتها الشاسعة التي تتربع عليها في الفضاء المتوسطي الذي أكسبها ثقلا دوليا ، وهيبة عالمية ، أما بالنسبة للبعد الاستراتيجي التي تحظى به تتوسط القارة الإفريقية مفتوحة النوافذ التي تطل على عدة عوالم الشرق الأوسط، الجنوب الأوروبي والساحل الإفريقي(شنشوني، 2018،ص 265-266)، فالمساحة الواسعة لدولة الجزائر كلفها ماديا ميزانية لتغطية

أعباء تأمين حدودها التي قدرت الميزانية المخصصة لهذا الغرض حوالي 10 ملايير سنويا خاصة التهديدات التي تأتي من دول الساحل وليبيا ، فهذه التحديات التي يفرضها المشهد الأمني في المنطقة جعل الجزائر ترسم سياستها الخارجية وفق ما تقتضيه المرحلة والوضع الإقليمي(رمضاني، لشهب، 2021،ص 686)، وهذا ما يزيد من أهمية دبلوماسيتها إقليما اذ ان نشاط وفاعلية دبلوماسيتها من شأنه حماية حدودها من أي اختراق خاصة في ظل أزمات دول الجوار الساحلية وليبيا.

نجد الجزائر من الناحية التضاريسية تقع في الشمال، على طول الساحل المتوسط، تحتوي على غطاء نباتي متنوع التي تجود بمختلف أنواع الخضر والفواكه التي تعرف بجودة الأراضي الزراعية، كما نجدها تربطها حزام جبلي التي تتشكل من سلاسل جبلية منها سلسة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ومرتفعات منطقة الأوراس، إذ تحيط بدورها منطقة واسعة على ارتفاعها تعرف بالهضاب العليا(جدو، 2018، ص 179)، وهذا يعني أن التنوع التضاريسي بقدر ما هو ايجابي فانه تحدي لامن حدود البلاد، لذلك تحتاج السياسة الامنية والدفاعية للبلاد الاستعانة بالدبلوماسية لتكون ذراعا واقيا وسندا في حماية الحدود.

أما بالنسبة للمحدد الاقتصادي التي تزخر به الجزائر من مختلف الموارد الطبيعية من مصادر الطاقة كالبترول ، الغاز، الفحم ، الموارد النووية ، وكذا المعادن كالحديد ، النحاس، القصدير والمواد الغذائية الذرة، القمح، هي بمثابة موارد لدى الدولة يعزز استقلال الدولة ويوجد مكانتها كفاعل من فواعل العلاقات الدولية المؤثرة على ساحة الأحداث، فكل دولة تحظى بموارد اقتصادية هائلة يمكنها بالضرورة أن تصبح قوة اقتصادية ، وبذلك تمتلك آلية من أدوات الساسة الخارجية التي تأثر بها على المشهد الإقليمي والدولي كاستخدام المعونة الاقتصادية للدول التي تحتاج هذه الموارد وكذا ممارسة ورقة التهديد بقطعها عن مستحقيها وفقا للمصالح المتبادلة بين الدول(دالع، 2008،ص 11).

وتعتبر الجزائر القوة الأكبر في المغرب العربي والساحل الإفريقي، لذلك فالمحدد العسكري مهم للدبلوماسية الجزائرية، خاصة وأنها تحتل المركز الرابع عربيا بعد دولة مصر والسعودية وسوريا وفق ما جاء في تقرير 2014، والمرتبة 31 عالميا بجيش قوامه 127 ألف مقاتل مع 150 ألف مقاتل إحتياطي، وتمتلك قوة مادية عسكرية بعدد 1050 دبابة و 1800 مدرعة، أما بالنسبة للقوات الجوية مكونة من 409 طائرة حربية و136 هيلوكبتر بينها 3 غواصات بحرية، كما نجد تقدير الميزانية الحربية ب حوالي 8.1 مليار دولار. كما شهد الجيش الجزائري تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ليصل عام 2021 وفق تقرير غلوبال فاير باور إلى المرتبة 27 عالميا بقدرة حربية قوامها 130 ألف مقاتل عامل، وعدد الدبابات 2024 دبابة و 7000 عربة مدرعة، اما القوة الجوية فوصلت على نسبة 521 طائرة حربية مقاتلة و 268 طائرة عمودية، كما شهدة القوة البحرية تطورا هي الأخرى خاصة في ما يتعلق بعدد الغواصات التي وصلت إلى 8 غواصات للتفوق بدورها على كثير من دول بحر الأبيض المتوسط(رمضاني، لشهب، ص 689-690).

2- المحددات الخارجية للدبلوماسية الجزائرية

تتسم القواعد الدولية بعد الثبات المستمر في سياستها، فقد انتقال النظام الدولي من نظرية الأحادية القطبية وتحكم في زمام العالم قطب واحد بعد انهيار المعسكر الشيوعي وما نتج عنه انفراد أمريكي بزعامة العالم، واليوم يشهد العالم تعدد الأقطاب لنفوذ بعدوة القطب الروسي إلى الواجهة السياسية بقوة ونمو الكيان الصيني المتزايد ، وكذا هوة التي برزت بين الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة الأمريكية هذا كله عوامل تجعل الدول الضعيفة تصطف حتميا إلى قطب يحميها ويحمي مصالحها الاستراتيجية حفاظا على كيانها(رمضاني، ص ص 690)، وعليه، من الصعب جدا على دولة معينة إتباع سياسة الانعزال على مجريات الأحداث العالمية في ظل نظام دولي يتميز بموجة استقطاب حادة، وفي ظل وجود توجه سياسي داخل الدولة نفسها يميل لأحد تيارات الاستقطاب وخاصة إذا كان الموقع الاستراتيجي للدولة ذات مجال حيوي في إستراتيجيات الدول وأحد الدول المتنازعة كل هذه العوامل تجعل الدول تتجنب ممارسة سياسة الحياد لأحد الأقطاب العالمية(حتي، 1985،ص 160).

تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها اليوم تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال مبدأ حياديتها وعدم الخوض في أزمات الدول الأخرى، كما تسعى إلى بناء علاقات متكافئة مع الدول العظمى فهي تعد شريكا عسكريا قويا لروسيا، في نفس الوقت هي الشريك الاقتصادي الأول في إفريقيا لدولة الصين مما جعل أحد الدعامات الأساسية للسياسة الصينية الاقتصادي، كما تجدر الإشارة اعتماد الولايات المتحدة على الخبرة الجزائرية الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،أما إقليميا فإن أغلب الدول المتاخمة للجزائر تشهد وضعا أمنيا متأزما سبب انهيار المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبذلك أضحى المشهد الأمني للدول المنهارة يشكل تهديدا أمنيا للجزائر وأمنها القومي، لعل أبرزها ظاهرة الإرهاب المتصاعدة وتجارة غير الشرعية كتجارة السلاح والمخدرات ومتختلف أنواع التهريب والهجرة غير شرعية(رمضاني، ص 690).

ثانيا: أهداف الدبلوماسية الجزائرية

لعبت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال دورا هاما في الدفاع عن الشعوب المكافحة لنيل الاستقلال وقدمت الكثير من المساعي العملية لحل النزاعات التي تحصل بين الدول دون ان تحيد عن المبادئ التي رسختها من حفظ السيادة الوطنية والدفاع عن المصالح العليا للوطن ما مكنها من تحقيق العديد من النجاحات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يعتبر الهدف الرئيسي للدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الإقليمية والدولية والحفاظ على امنها القومي واستقرارها الداخلي ويستمد أساسا على دوافع أمنية واستراتيجية بحيث كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية التدخل في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للازمات لتامين حدودها بعيدا عن فكرة التدخل الخارجي(الوحشي، 2017،ص 09)، فعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وان كان يعد مثالي فان الجزائر تتمسك به منذ استقلالها.

ويعد تفعيل التعاون بين الدول الجوار من اهم أهداف الدبلوماسية الجزائرية، بحيث أدرجت ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في العالم وفي القارة الإفريقية ودول المغرب العربي خاصة من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله في ما يتعلق بالتفاهم وفض النزاعات بل وتعدت التعاون بين دول الجوار إلى المناضلة من اجل تعزيز التعاون بن منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن(بوسعدية، 2016،ص 07)، كما تعددت مجالات التعاون التي كانت محصورة في الجانب الاقتصادي والسياسي لتشمل مجالات حماية حقوق الإنسان ومكافحة الجرائم وفض النزاعات الدولية وذلك لان هدف المصلحة الوطنية يتمثل أساسا في تحقيق الأمن والسلم الدوليين من خلال تطوير التعاون الدولي المشترك.

كما تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى حل النزاعات بطرق سلمية دون اللجوء إلى القوة خاصة في ظل صعوبة تطبيقه حيث يهدف بالأساس إلى كيفية حل هدا النزاع بالطرق السلمية في اطار التفاوض المباشر او غير المباشر عن طريق المنظمات الإقليمية او حتى القضاء تحكيم الدوليين وهذا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي وإبعاد خطر التدخل الأجنبي(حناشي، 2008،ص 54)، ان كل تلك المحددات الداخلية والخارجية تجعل الدبلوماسية الجزائرية تسير في كنفها ساعية إلى التعاضد مع باقي الأليات التي من شأنها حماية حدود البلاد من أي محدد، وذلك وفقا لأهداف استراتيجية تهدف إلى ذلك في طياتها.

المحور الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية الحدود في ظل الأزمة الليبية 2011

نحاول من خلال هذا المحور إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية حدود البلاد، من خلال إبراز تجليات ذلك الدور من خلال النشاط الدبلوماسي الجزائري اتجاه الأزمة الليبية التي لا تزال تداعياتها تلوح على الجزائر ودول الجوار منذ سنة 2011.

أولا: الجزائر والمسعى الدبلوماسي لحماية الحدود

أضحت المساعي الحثيثة للدبلوماسية الجزائرية لضبط حدودها الإقليمية يدخل ضمن إطار مبدأ حسن الجوار وخطوة هامة لوضع حدا نهائيا للنزاعات التي قد تحصل بينهما، كما أن هذه الصيغة الدبلوماسية تعتبر عاملا أساسيا لإقرار الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق احترام وصيانة وقدسية الحدود(بن الشهب، 2019،ص 124)، كما نجد أيضا من بين المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدبلوماسية الجزائرية مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية البعيدة عن التدخل الصارخ في الشؤون الدول، طبقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية في موادها، حيث تعكف الإرادة السياسية على ملازمة هذا التوجه الدبلوماسي المحنك لسلامة وصيانة أمن الدول وسيادة إقليمها وحريتها التي تكفلها مواثيق الأممية والإقليمية، حيث جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة في علاقتها الدولية، ومبدئها الثاني يرمي إلى فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية على غرار المفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم الدولي(بن الشهب،ص 127-128)، كل هذه المرجعيات ذات الأبعاد المثالية في العلاقات الدولية تتبناها الجزائر من منطلق المعاملة بالمثل أي لا تتدخل في

الشؤون الداخلية للدول حتى لا تتدخل الدول في شؤونها الداخلية في كل حالاتها وأوضاعها السياسية، فتحقيق المصلحة الوطنية وحماية امن وحدود البلاد لا يكون إلا عن طريق دبلوماسية ناضجة قوامها احترام سيادة الدول وتسوية أزماتها سلميا ووفقا للقانون الدولي.

ونجد في التاريخ الدبلوماسي الجزائري أن الجزائر كرست دبلوماسيتها لحماية حدودها ويتجلى ذلك من خلال أزمة الحدود بينها وبين دولة المغرب الأقصى عقب الاستقلال التي عالجت القضية بحل دبلوماسي اذ توجهت الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل الخلاف الحدودي في أطر قانونية، لأن الجزائر من بين الدول الإفريقية التي ترضى السبيل السلمي على الصعيد الإفريقي القاري قصد قطع الطريق على الدول الأجنبية من التدخل، ومنع فكرة القوة لتفادي الأضرار الجسيمة التي قد تلحق بأطراف النزاع. فالجزائر عمدت إلى عدم استخدام المقاربة الواقعية الهجومية فهي تحاول دائما تقديم الخيار الدبلوماسي في حماية حدودها، مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث نجد أن الجزائر عملت على تجسيده الفعلي في ممارساتها السياسية ملتزمة بهذا المبدأ طبقته في علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف ، في ظل توجهات المنظمات الدولية والإقليمية، بفضل تعاملها بهذا المحدد الدبلوماسي جعلها تفرض نوعا من الاحترام المتبادل في ظل الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم المجاورة، فالمبدأ السيادي يؤسس لعلاقة وطيدة لحسن الجوار بدل معضلات أمنية شائكة بمجرد ثنيها عن هذا المبدأ وتدخلها في شؤون الدول الداخلية(بوستي، 2021، 688-689)، غير أن ذلك لا يعني عدم مساعدة دول الجوار او الدول التي تمثل لها مركبا امني إقليمي تؤثر وتتأثر به، حيث نجد الدبلوماسية الجزائرية في سبيل حماية حدودها الجنوبية سهرت على تحقيق الوساطة بين اطراف النزاع المالي الذي كلل باتفاق المصالحة بالجزائر سنة 2015.

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية ومسعى حماية الحدود في ظل الأزمة الليبية 2011

1- تأثير الازمة الليبية على أمن حدود الدولة الجزائرية

انطلقت الازمة الليبية في 17 فيفري 2011 ومع اول عسكرة لها صدور القرار رقم 1970 لسنة 2011، دعى الاطراف الى ضبط النفس وحماية المدنيين، ثم عاد مجلس الأمن ثانية للانعقاد برئاسة الصين في 17 مارس 2011، ليصدر القرار رقم 1973، وكانت بنوده المؤثرة حول حماية المدنيين، والحظر الجوي محل مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء(مجلس الامن، القرار رقم 170، 2011)، واستهلت جلسة مجلس الأمن بكلمة لوزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه التي حث فيها أعضاء المجلس بالتصويت لصالح القرار(مجلس الامن ، القرار رقم 1973، 2011)، وبدأ العمل العسكري في 19 مارس 2011 ، عندما استهدف التحالف الدفاعات الجوية الليبية والأهداف العسكرية بالطائرات والصواريخ، تولى الناتو قيادة جميع العمليات العسكرية للتحالف فيما يتعلق بليبيا كجزء من عملية الحامي الموحد لحلف شمال الأطلسي في 31 مارس 2011 وقُتل معمر القذافي بعد أسره في 20 أكتوبر 2011، وأعلن المجلس الانتقالي تحرير ليبيا والانتهاء الرسمي للحرب في 23 أكتوبر 2011 (House of Commons Report, Foreign Affairs

Committee, 2016, p,p 5,6[1] وبذلك دخلت البلاد في حالة فوضى الشاملة إلى أن انتهت إلى أزمة عميقة تتمثل بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي ،يرأسها عبد الله التي و تدعمها قوات اللواء "حفتر" أما العاصمة طرابلس والغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها "فايز السراج (سليماني،2018،ص 244)، وعليه، أدى التدخل الدولي في الأزمة الليبية سنة 2011 بقيادة الحلف الأطلسي الذي يضم دولا أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبريطانيا، الى بروز عدة أزمات داخل الدولة الليبية أبرزها الأزمة السياسية المتمثلة في أزمة الشرعية السياسية(متري، 2015، 170-174)، وبذلك غابت السلطة المركزية في ليبيا التي من شأنها التحكم في حدودها المتاخمة للجزائر وهذا ما زاد من عبئ الجزائر في مراقبة الحدود المشتركة مع الدولة الليبية، وتجلى تلك المظاهر في ازمة تيغنتورين بعين اميناس الجزائرية اين دخلت سنة 2013 جماعة ارهابية محطة بترولية مخترقة الحدود الجزائرية داخلة من التراب الليبي الذي يفتقد لسلطة قوية تحميه.

كما افرز التدخل الدولي سنة 2011 في ليبيا دولة فاشلة، والتي يقصد بمفهومها بعدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والثانية هي النزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون، محليا كان أم دوليا، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتى إذا ما كانت تملك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من "عجز ديمقراطي" خطير يجرّد مؤسساتها الرسمية من أي جوهر حقيقي"(تشومسكي، 2007،ص 8)، فالتدخل الدولي في ليبيا اضعف السلطة المحلية الليبية ووضع تحدي لمبادئ القانون الدولي الذي ينص صراحة على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا التدخل وما انجر عنه من انعكاسات على الواقع السياسي الليبي ومن اثار على الحدود الجزائرية جعل الديبلوماسية الجزائرية تستدرك مافاتها بدايات الازمة، بغية حماية حدودها من اختراق الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة غيرها من مهددات الأمن الجزائري.

2- الدبلوماسية الجزائرية ومهمة حماية الحدود في ظل الازمة الليبية

ترى الدولة الجزائرية أن أمنها مهدد بالوضع الليبي أكثر من أي بلد أخر، لذلك كانت من أوائل المنادين بالحوار في أكتوبر من عام 2014، حيث قادت الدبلوماسية الجزائرية جولات من المفاوضات بين الأطراف الليبية واستضافت اجتماعات دول حوار ليبيا لحل الأزمة الليبية(الوحيشي، 2017،ص 10)، وذلك علة اعتبار ان الدولة الليبية والجزائر تنتميا لمركب امني اقليمي واحد واي تهديد يمس الجزائر فهو يضر بالجزائر والعكس، "غير أن بعض الأطراف الإقليمية وضغوطات أمريكية وفرنسية للزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي(الوحيشي،ص 15)، وهذا مايبقي على السيادة الليبية تراوح وضعها المنهار، وبالتالي استمرار التهديد للحدود الجزائرية المتاخمة للحدود الليبية، وبما أن استرجاع السيادة الليبية لمفهومها الصلب ووفق للمنظور الواقعي يساهم في استقرار الجزائر والمنطقة المغاربية، "تفضيل الجزائر إلى الحل السياسي في

ليبيا ففي حالة تدخل عسكري فإن الدور الأساسي يرجع للقوى الدولية الكبرى وأن الجزائر سيكون لها دور ثانوي وهي تدرك أنها ستتحمل تبعات ما بعد التدخل، وعليه من سنة 2014 بدأت الدبلوماسية الجزائرية تنشط لتسوية الازمة الليبية حماية للحدود الوطنية التي تتاثر بشكل مباشر بتداعيات الازمة الليبية.

وكان نشاط الدبلوماسية الجزائرية تجاه الازمة الليبية تنطلق في رؤيتها للمصالحة الليبية من تجربتها في المصالحة الوطنية التي جسّدها قانون الوئام المدني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ورأت أنه يمكن أن يستفيد منها الطرف الليبي، كما استفاد منها التونسيون سنة 2013(السبيطلي، 2017، ص 19)، وتلبية لمسعى الدبلوماسية الجزائرية زار فايز السراج الجزائر في أكتوبر 2016؛ إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الليبية" محمد الطاهر سيالة" في مؤتمر صحفي بالجزائر مع عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والجامعة العربية، أنه قدّم طلباً رسمياً من السلطات الجزائرية للاطلاع على تفاصيل تجربة الوئام المدني، وآليات تجربتها والتشريعات التي سنت للتمهيد لها، وذلك للاستفادة منها، وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبيين، وتتقاطع المبادرة الجزائرية في شموليتها إلى حد كبير مع ما ذهبت إليه أطراف إقليمية وأخرى دولية عدّة، من بينها تونس، وكانت الجزائر تراهن على حل يكون ضمن الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وبرعاية دول الجوار الليبي، إلا أن البطء ومحدودية التواصل مع سلطات الشرق الليبي وعدم القدرة على كسب ثقتها، حالت دون تحقيق المبادرة لأهدافها.

وكان الصلابي رئيس المجلس الرئاسي أجرى لقاء مع " أحمد أويحي" رئيس الديوان الرئاسي الجزائري في بيت راشد الغنوشي بتونس يوم الثلاثاء 24 جانفي2017، بخصوص المصالحة الوطنية الليبية وتتقاطع مبادرة الصلابي في تكاملها مع تصورات ليبية أخرى وإقليمية؛ فرئيس الائتلاف الجمهوري عزالدين عقيل كان قد تقدّم بمبادرة شبيهة تتمثل في تقارب بين ما أطلق عليها ترويكا فك الالتباس، غير أن هذا المشروع كان سنة 2014، وأنه حدثت بعد ذلك تطورات كبيرة، من بينها اتفاقية الصخيرات سنة 2015 م؛ فقد كان على الشيخ الصلابي أن يضم إلى مبادرته بقية الأطراف التي لم تأتِ عليها مبادرة رئيس الائتلاف الجمهوري(السبيطلي، 2017،ص 19)، وكان مسعى الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الازمة الليبية يتقاطع ورؤية الامم المتحدة، حيث أن ممثل الأمم المتحدة" مارتن كوبلر" أدرك أيضا الدور الذي يمكن أن يكون للجزائر في إخراج ليبيا من المأزق الذي وصلت إليه على الرغم من وجود اتفاقية الصخيرات لذلك سعى إلى دفع الجزائر إلى القيام بدور فعّال في اتجاه المصالحة الوطنية؛ إذ قام بزيارة الجزائر والتقى مسؤوليها في مطلع سبتمبر2016 ، كما التقى في الجزائر العاصمة بسفراء مجموعة من الدول الغربية ليطلعهم فيما يبدو على نتائج محادثاته مع الجزائريين بخصوص المصالحة، وحينها أعلنت الجزائر عن إطلاقها ديناميكية لتسوية سياسية ليبية.

ومن جهة اخرى وبهدف ضمان الجزائر لتحكم ليبيا في منافذ حدودها حماسية لامن حدود الجزائر، ترى الجزائر ضرورة إسهام كل الأطراف في المصالحة، سواء من القبائل الموالية للقذافي سابقاً، أم بعض الشرائح الاجتماعية المستفيدة من النظام السابق، وخصوصاً في الإدارة والجيش الليبي وترى الجزائر أنه

يجب أن تكون المصالحة في إطار وحدة الأراضي الليبية، وحُرْمة سيادتها(السبيطلي، ص18)، هذا وسعت الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية وفق مقاربة تقوم على مبادئ مثالية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار، فان الرهان لحماية حدودها بمفهومها الحقيقي المطلق فان المقاربة الجزائرية الأقرب نظريا والأقدر عمليا على تجسيد ذلك عمليا وذلك لعدة عوامل أهمها أن مقاربة الجزائر زيادة عل القيم المثالية فأنها تعتمد على:

أقلمة الحلول: تؤمن الجزائر أن احتواء التهديدات التي تواجهها الأمن لا سيما في منطقة المغرب العربي وهي مهمة تقع على عاتق دول الإقليم أو لا بوصفها المعنية المباشرة بالتبعات السلبية لديناميكية الازموية والنزاعية جزاء التدخل الدولي وعلى الرغم من ضعف دول المنطقة إلا انه بحسب الجزائر ليس مبررا لتملص هذه الدول من مسؤولياتها والتزاماتها الثنائية والمتعدد الأطراف او اللجوء إلى القوى الأجنبية. لذا فان تسوية الازمة الليبية ترى بضرورة حلها على المستوى المغاربي والقاري الافريقي، وبالتالي تكون حماية الحدود في اطار مركب امني اقليمي متماسك.

التعاون بدل التدخل: وتعد هذه الميزة ركيزة الأساسية للمقاربة الجزائرية وتجسيدا لمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في احترام سيادة الدول ورفض التدخل الخارجي دون إهمال الشراكة مع دول العالم وهو ما التزمت به الجزائر في تصورها وجهودها لحل الأزمة الليبية. وهذا ما تدعو اليه في تسوية الازمة الليبية.

الدبلوماسية الإنسانية: تقضي مقاربة الجزائر متعددة الأبعاد تتجاوز الحلول الأمنية والعسكرية التقليدية إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والبيئية المزرية والتهميش السياسي والاجتماعي أخذا بعين الاعتبار الخصوصية الإفريقية والاجتماعية والبيئية(بن لمخربش، 2018، 300-317)، إن هذه الآليات والقيم من شانها أن تحدد ملامح سيادة الدولة الليبية بمعناها الحقيقي وبوجه مغاير لصيغة التي تريدها القوي الدولية في مقاربتاها والتي تعد في الأصل منتهة تلك السيادة بتدخلها سنة 2011، وباسترجاع السيادة الليبية وحمايتها من الوقوع في فخ الفشل تكون الجزائر قد ضمنت امن حدودها على امتداد اكثر من 900 كيلومتر.

الخاتمة:

يمكن القول في ختام هذا المقال أن الدبلوماسية الجزائر تنشط في إطار مبادئها المثالية المستندة للقانون الدولي الذي تناضل الأمم المتحدة من أجل تطبيقه، وذلك بغية تحقيق مصلحة منطقها الواقعي المتمثل في الحفاظ على بقائها من خلال حماية حدودها، والحدود الشرقية المتاخمة للدولة الليبية خير مثال، اذ تعمل الدولة الدبلوماسية الجزائرية على تدارك موقفها اتجاه الأزمة الليبية دبلوماسيا على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف بغية تسوية الأزمة الليبية، سعيا منها الى تأمين الحدود الجزائرية الشرقية الممتدة لأكثر من 900 كلم، فالملاحظ ان الجزائر في بداية الازمة الليبية كانت تتخذ موقفا متريثا تاخر عن مجارات احداث الازمة وهذا ما اثر على واقع امن حدودها حيث شهدت واقعة "تغنتورين" سنة

2013، ولما بدأت الدبلوماسية تنشط بعدها اكثر مرافقة للإجراءات الميدانية على الحدود مع ليبيا لم تشهد الحدود الجزائرية الليبية اختراقات أخرى، وهذا يعني صحة فرضية الدراسة التي تبنيناها، أي ان كلما كانت الدبلوماسية اكثر نشاطا كانت الدولة الجزائرية اكثر تحكما وتامينا لحدودها خاصة فترة الأزمات.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

القرارات

- مجلس الأمن، القرار رقم 1970 لسنة 2011.
- مجلس الأمن، القرار رقم 1973 لسنة 2011، بتاريخ 17 مارس 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

الكتب

- محمد السبيطلي،(2017)، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، الرياض، المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ناصيف يوسف حتي،(1985)، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نعوم تشومسكي،(2007)،ترجمة: سامي الكعكي، الدولة الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، بيروت، دار الكتاب العربي.
-عدنان البكري، (1985)، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

المجلات

- أحلام علوان، عتيقة كواشي،(2021)، بناء مركب أمني إقليمي في ظل الصراعات الداخلية والتحديات الخارجية وانعكاساته على أمن المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد1.
-أحمد أمل،(2022)،مهددات أمن الحدود في إفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد13.
- أسماء بن لمخربش،(2018)، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حاتي ليبيا ومالي، مجلة المفكر، الجزائر، جامعة محمد خيذر بسكرة، العدد 17.
-الويزة شنشوني،(2018)، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 02.
- بوحية وسيلة،(2020)، دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد02.
- توفيق بوستي،(2021)، المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد03.
- رمضاني مفتاح، أحمد لشهب،(2021)، الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية ، مجلة أبحاث، العدد02.
- رؤوف بوسعدية ،(2016)، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 09.
-زاوي رابح،(2018)،التأسيس للنظام الإقليمي مركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد1.
- زياد خلف عبد الله الجبوري،(2007)، تطور الدبلوماسية- ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، العدد9.

- سمير البح،(2017)، المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الإتحاد الاروبي وحوكمة التهديدات الأمنية،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد1.

-علي مصباح الوحشي ،(2017)، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية الراهنة مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الزاوية ليبيا، العدد05 ،المجلة 01.

-عياد عصويد الشمري،(2021)، أمن الحدود، أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد1.

- قطاف تمام أسماء (2017)، الدبلوماسية الفاعلة كأداة للسياسة الخارجية النشطة، مجلة المفكر، العدد 16.

- مباركي سليماني،(ديسمبر2018)، تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية مجلة الاقتصاد العدد 02.

-محسن الهاشمي خنيش،(2017)، الاستمرارية والتغير في الدبلوماسية الجزائرية الاقليمية ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد12.

-محمد قسمية (2021)، ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد2.

-منصف بكاي،(2014)، دور الجزائر مابعد الإستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد01.

الأطروحات والمذكرات

- اميرة حناشي،(2008)، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية ، ، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة.

- بوزيد عائشة،(2017)، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية " قضية الصحراء الغربية نموذجا"، بحث مقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- عبد الرؤوف بن الشهب،(2019)، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999م-2018م، أطروحة دكتوراه LMD، في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3.

- فؤاد جدو،(2018)، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- وهيبة دالع،(2008)، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

المصادر الإلكترونية

- صخري محمد،(2019)، ماهية الدبلوماسية: مفهومها، المفاهيم المرتبطة بها، تطورها التاريخي و وظائفها، متاح على الموقع: https://www.politics-dz.com/ ماهية-الدبلوماسية-مفهومها،-المفاهيم/، تم الزيارة: يوم 24-12-2022 في الساعة 21:00.

- صخري محمد،(2020)،منظور مركب الأمن: مفهوم مركب الأمن الإقليمي، متاح على الموقع: https://www.politics-dz.com، تم الإطلاع يوم:25-12-2022، في الساعة 19:30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- House of Commons Report, Foreign Affairs Committee,) September 2016(, Libya: Examining interference, collapse and future policy options for the United Kingdom, Third Report 2016-2017 Session, United Kingdom: House of Commons.